



البنك المركزي الأردني

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

نيسان 2019

البنك المركزي الأردني
هاتف: 4630301 (962 6)
فاكس: 4639730 / 4638889 (962 6)
ص. ب 37 عمان 11118 الأردن
الموقع الإلكتروني: <http://www.cbj.gov.jo>
البريد الإلكتروني: redp@cbj.gov



□ رؤيتنا

الاستمرار في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

□ رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي المتمثل في استقرار سعر صرف الدينار الأردني واستقرار المستوى العام للأسعار والمساهمة في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير هيكل أسعار فائدة ملائم وتطبيق سياسات رقابية احترازية جزئية وكلية تساهم في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي بالإضافة إلى توفير أنظمة مدفوعات وطنية آمنة وكفاءة وتعزيز الاشتغال المالي وحماية المستهلك المالي وفي سبيل ذلك يوظف البنك موارده البشرية والمالية والمادية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

□ قيمنا الجوهرية

- الانتماء: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- النزاهة: التعامل بأعلى معايير المهنية والمصادقية لضمان المساواة وتكافؤ الفرص لكافة شركاء البنك والمتعاملين معه والعاملين فيه.
- التميز: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- التدريب والتعلم المستمر: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- الشفافية: التقيد بالمعايير المهنية والقواعد الخاصة بالإفصاح عن المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات والسياسات.
- المشاركة: نعمل معاً بروح الفريق على كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.

المحتويات

1	الخلاصة التنفيذية	
3	القطاع النقدي والمصرفي	أولاً
15	الانتاج والأسعار والتشغيل	ثانياً
23	المالية العامة	ثالثاً
35	القطاع الخارجي	رابعاً

الخلاصة التنفيذية

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 1.9% خلال عام 2018، وذلك مقابل نمو نسبته 2.1% خلال عام 2017. وارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الربع الأول من عام 2019 بنسبة 0.7%، بالمقارنة مع 3.7% خلال نفس الفترة من عام 2018. كما ارتفع معدل البطالة خلال عام 2018 ليصل إلى 18.6% من إجمالي القوة العاملة مقابل 18.3% خلال عام 2017.

القطاع النقدي والمصرفي

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (بما فيها الذهب وحقوق السحب الخاصة) في نهاية الربع الأول من عام 2019 ما مقداره 13,241.3 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.2 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية الربع الأول من عام 2019 ما مقداره 33,258.8 مليون دينار، مقابل 33,359.3 مليون دينار في نهاية عام 2018.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية الربع الأول من عام 2019 ما مقداره 26,352.3 مليون دينار، مقابل 26,111.8 مليون دينار في نهاية عام 2018.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية الربع الأول من عام 2019 ما مقداره 33,754.5 مليون دينار، مقابل 33,848.1 مليون دينار في نهاية عام 2018.
- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية الربع الأول من عام 2019 ما مقداره 1,914.3 نقطة، مقابل 1,908.8 نقطة في نهاية عام 2018.

□ المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، بمقدار 122.5 مليون دينار (2.4% من GDP) خلال الشهرين الأولين من عام 2019، بالمقارنة مع عجز مقداره 312.4 مليون دينار (6.4% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2018. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع رصيد إجمالي الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية شباط 2019 عن مستواه في نهاية عام 2018 بمقدار 319.8 مليون دينار، ليصل إلى 16,540.5 مليون دينار (54.6% من GDP). وفي المقابل، انخفض الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) بمقدار 13.6 مليون دينار، ليصل إلى 12,073.9 مليون دينار (39.8% من GDP). وبناءً عليه، فقد حافظت نسبة إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) في نهاية شهر شباط من عام 2019 على نفس نسبتها المتحققة في نهاية عام 2018 والبالغة 94.4% من GDP.

□ القطاع الخارجي

ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال الشهرين الأولين من عام 2019 بنسبة 9.8% لتبلغ 857.7 مليون دينار، في حين انخفضت المستوردات بنسبة 1.8% لتبلغ 2,242.9 مليون دينار. وتبعاً لذلك، انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة 7.8% ليصل إلى 1,385.2 مليون دينار مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2018. وتشير البيانات الأولية خلال الربع الأول من عام 2019 إلى ارتفاع مقبوضات السفر بنسبة 5.2% وارتفاع مدفوعاته بنسبة 1.2% مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2018. في حين تشير البيانات الأولية لتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال الربع الأول من عام 2019 إلى ارتفاعها بنسبة 3.6% مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2018. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال عام 2018 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 2,107.8 مليون دينار (7.0% من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 3,053.9 مليون دينار (10.6% من GDP) خلال عام 2017. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليصل إلى 10.3% من GDP خلال عام 2018 مقارنة مع 13.3% من GDP خلال عام 2017. فيما سجل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل بلغ 679.8 مليون دينار خلال عام 2018 مقارنة مع 1,436.4 مليون دينار خلال عام 2017. وكذلك أظهر وضع الاستثمار الدولي في نهاية عام 2018 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 32,094.7 مليون دينار وذلك مقارنة مع 29,432.7 مليون دينار في نهاية عام 2017.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصة

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (بما فيها الذهب وحقوق السحب الخاصة) في نهاية الربع الأول من عام 2019 ما مقداره 13,241.3 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.2 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية الربع الأول من عام 2019 ما مقداره 33,258.8 مليون دينار، مقابل 33,359.3 مليون دينار في نهاية عام 2018.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية الربع الأول من عام 2019 ما مقداره 26,352.3 مليون دينار، مقابل 26,111.8 مليون دينار في نهاية عام 2018.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية الربع الأول من عام 2019 ما مقداره 33,754.5 مليون دينار، مقابل 33,848.1 مليون دينار في نهاية عام 2018.
- انخفضت أسعار الفائدة على كافة أنواع الودائع لدى البنوك في نهاية الربع الأول من عام 2019، باستثناء سعر الفائدة على الودائع لأجل والتي شهدت ارتفاعاً، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2018. أما على صعيد أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية الربع الأول من عام 2019، فقد انخفضت أسعار الفائدة على الكمبيالات والأسناد المخصومة، وارتفعت أسعار الفائدة على الجاري مدين، بينما حافظت أسعار الفائدة على القروض والسلف على مستواها المسجل في نهاية عام 2018.

القطاع النقدي والمصرفي

نيسان 2019

■ بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية الربع الأول من عام 2019 ما مقداره 1,914.3 نقطة، مقابل 1,908.8 نقطة في نهاية عام 2018. كما بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية الربع الأول من عام 2019 ما مقداره 15,809.9 مليون دينار، مقارنة بمستواها المسجل في نهاية عام 2018 والبالغ 16,122.7 مليون دينار.

أهم المؤشرات النقدية			
مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق			
نهاية آذار			
2019	2018	2018	
US\$ 13,241.3	US\$ 13,671.9	13,392.3	الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي *
-1.1%	-5.0%	-6.9%	
33,258.8	33,355.1	33,359.3	السيولة المحلية
-0.3%	1.2%	1.2%	
26,352.3	25,195.7	26,111.8	التسهيلات الائتمانية
0.9%	1.9%	5.6%	
23,297.5	22,172.3	23,011.3	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)
1.2%	2.0%	5.8%	
33,754.5	33,618.6	33,848.1	إجمالي ودائع العملاء
-0.3%	1.3%	2.0%	
25,680.3	25,922.3	25,667.6	ودائع بالدينار
0.1%	1.1%	0.1%	
8,074.2	7,696.3	8,180.5	ودائع بالعملة الأجنبية
-1.3%	1.1%	8.3%	
27,154.5	27,137.3	26,944.5	ودائع القطاع الخاص (مقيم)
0.8%	0.8%	0.1%	
21,131.9	21,416.3	20,846.4	ودائع بالدينار
1.4%	0.7%	-1.9%	
6,022.6	5,721.0	6,098.1	ودائع بالعملة الأجنبية
-1.2%	1.1%	7.8%	

* : بما فيها احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة.
المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.

الاحتياطيات الأجنبية

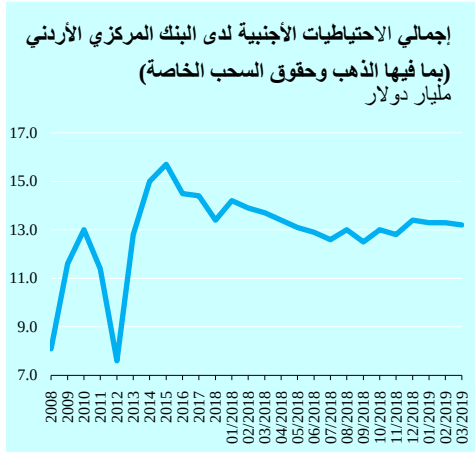
بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات

الأجنبية لدى البنك المركزي (بما فيها

الذهب وحقوق السحب الخاصة) في

نهاية الربع الأول من عام 2019 ما

مقداره 13,241.3 مليون دولار، ويكفي



هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.2 شهراً.

السيولة المحلية (M2)

بلغت السيولة المحلية في نهاية الربع الأول من عام 2019 ما مقداره 33.3 مليار دينار،

مقابل 33.4 مليار دينار في نهاية عام 2018.

وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية الربع

الأول من عام 2019 مع نهاية عام 2018، يلاحظ الآتي:

● مكونات السيولة

- بلغ حجم الودائع ضمن مفهوم السيولة في نهاية الربع الأول من عام 2019 ما

مقداره 28.9 مليار دينار، بالمقارنة مع نفس الرصيد تقريباً خلال الفترة المماثلة

من عام 2018، و 29.1 مليار دينار في نهاية عام 2018.

القطاع النقدي والمصرفي

نيسان 2019

- بلغ حجم النقد المتداول في

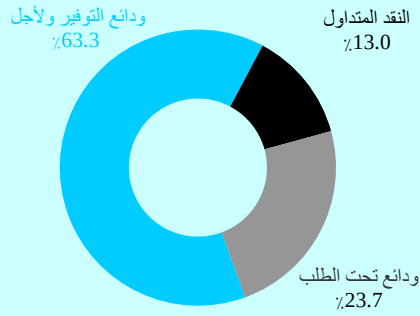
نهاية الربع الأول من عام

2019 ما مقداره 4.3 مليار

دينار، بالمقارنة مع 4.4

مليار دينار خلال الفترة

الأهمية النسبية لمكونات السيولة المحلية لشهر آذار 2019



المماثلة من عام 2018، و4.3 مليار دينار في نهاية عام 2018.

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

- بلغ رصيد صافي الموجودات

المحلية للجهاز المصرفي

في نهاية الربع الأول من عام

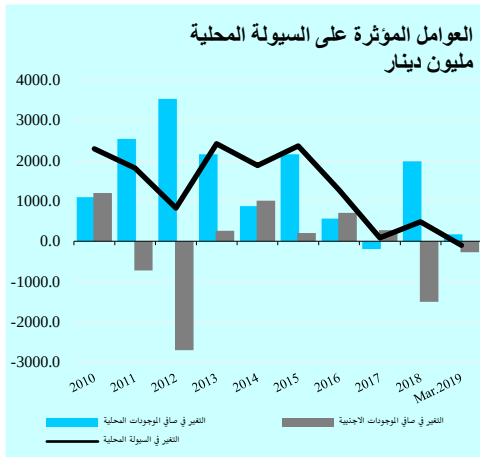
2019 ما مقداره 26.2 مليار

دينار، بالمقارنة مع 24.8

مليار دينار خلال الفترة

المماثلة من عام 2018،

و26.0 مليار دينار في نهاية عام 2018.



- بلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية الربع الأول من عام 2019 ما مقداره 7.1 مليار دينار، بالمقارنة مع رصيد مقداره 8.5 مليار دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2018، و7.4 مليار دينار في نهاية عام 2018. وبلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية الربع الأول من العام 2019 ما مقداره 9.1 مليار دينار.

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية مليون دينار			
نهاية آذار			
2019	2018	2018	
7,093.0	8,511.9	7,368.3	الموجودات الأجنبية (صافي)
9,086.8	9,852.2	9,151.3	البنك المركزي
-1,993.8	-1,340.3	-1,783.0	البنوك المرخصة
26,165.8	24,843.2	25,991.0	الموجودات المحلية (صافي)
-4,265.5	-4,950.7	-4,345.0	البنك المركزي، منها:
511.5	972.4	675.2	الديون على القطاع العام (صافي)
-4,799.6	-5,945.7	-5,043.0	أخرى (صافي*)
30,431.3	29,793.9	30,336.1	البنوك المرخصة
10,521.9	9,558.0	10,234.1	الديون على القطاع العام (صافي)
23,987.4	22,916.6	23,686.8	الديون على القطاع الخاص
-4,078.0	-2,680.7	-3,584.8	أخرى (صافي)
33,258.8	33,355.1	33,359.3	السيولة المحلية (M2)
4,317.1	4,443.2	4,296.4	الت نقد المتداول
28,941.7	28,912.0	29,062.9	الودائع، منها:
6,094.3	5,772.0	6,168.0	بالعملات الأجنبية

*: تشمل على شهادات الإيداع بالدينار.
المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

هيكل أسعار الفائدة أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية:

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة نسبة مئوية		
آذار		
2019	2018	2018
4.75	4.25	4.75
5.75	5.25	5.75
5.50	5.00	5.50
4.00	3.25	4.00
4.75	4.25	4.75
4.75	4.25	4.75

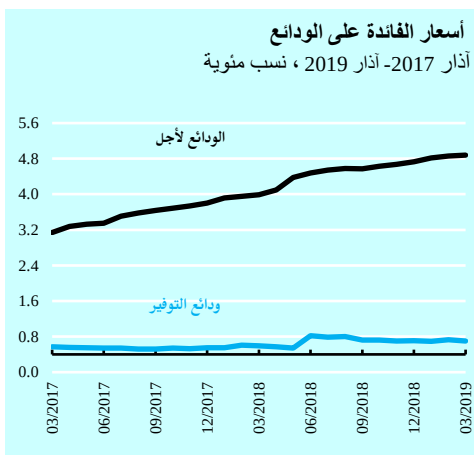
المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الإحصائية الشهرية.

- قام البنك المركزي بتاريخ 24 كانون الأول 2018 برفع أسعار الفائدة على كافة أدوات السياسة النقدية بواقع 25 نقطة أساس لتصبح كما يلي:
- سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي: 4.75%.

- سعر إعادة الخصم: 5.75%.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 5.50%.
- سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 4.00%.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع أو أكثر: 4.75%.
- سعر الفائدة على شهادات الإيداع لأجل أسبوع: 4.75%.

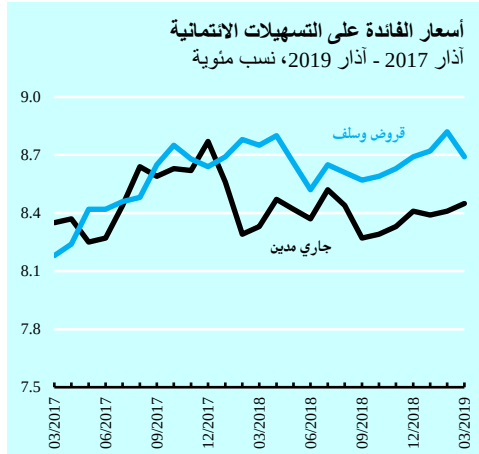
ويأتي هذا القرار في ضوء تطورات أسعار الفائدة في السوق الإقليمية والدولية وانسجاماً مع سياسة البنك المركزي الرامية إلى تعزيز أركان الاستقرار النقدي والمصرفي وضمان تنافسية الأدوات المحررة بالدينار الأردني.

أسعار الفائدة في السوق المصرفي: أسعار الفائدة على الودائع:



- الودائع لأجل: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر آذار من عام 2019 بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 4.88%، ليرتفع بذلك بمقدار 15 نقطة أساس عن نهاية عام 2018.

- ودائع التوفير: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر آذار من عام 2019 بمقدار 3 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.70%، لينخفض بذلك بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية عام 2018.
- ودائع تحت الطلب: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر آذار من عام 2019 بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.37%، ليسجل بذلك انخفاضاً بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية عام 2018.



◆ أسعار الفائدة على التسهيلات:

- الجاري مدين: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر آذار من عام 2019 بمقدار 4 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.45%، ليرتفع بذلك بمقدار 4 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2018.

- الكمبيالات والأسناد المخصوصة: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والأسناد المخصوصة في نهاية شهر آذار من عام 2019 بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.88%، لينخفض بذلك بمقدار 76 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2018.

أسعار الفائدة على التسهيلات والودائع لدى البنوك المرخصة (%)

التغير/ نقطة	آذار 2019	آذار 2018	2018
الودائع			
تحت الطلب	0.37	0.23	0.38
توفير	0.70	0.59	0.71
لأجل	4.88	3.99	4.73
التسهيلات الائتمانية			
كمبيالات وأسناد مخصص	8.88	9.97	9.64
قروض وسلف	8.69	8.75	8.69
جاري مدين	8.45	8.33	8.41
الإقراض لأفضل العملاء	9.79	9.04	9.57

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.

- القروض والسلف: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر آذار من عام 2019 بمقدار 13 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.69%، ليحافظ بذلك على مستواه المسجل في نهاية عام 2018.
- بلغ أدنى سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء في نهاية شهر آذار من عام 2019 ما نسبته 9.79%، ليحافظ بذلك على مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، ومرتفعاً بمقدار 22 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2018.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة

- ارتفع رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية الربع الأول من عام 2019 بما مقداره 240.5 مليون دينار، أو ما نسبته 0.9%، عن مستواه المسجل في نهاية عام 2018، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 458.9 مليون دينار (1.9%) خلال الفترة المماثلة من عام 2018 .
- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة في نهاية الربع الأول من عام 2019، فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة لكل من القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 286.2 مليون دينار (1.2%)، والمؤسسات العامة بمقدار 30.7 مليون دينار (7.2%)، والقطاع الخاص (الغير مقيم) بمقدار 5.1 مليون دينار (0.8%). في المقابل، انخفضت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومة المركزية بمقدار 81.7 مليون دينار (4.1%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2018.

الودائع لدى البنوك المرخصة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية الربع الأول من عام 2019 ما مقداره 33,754.5 مليون دينار، منخفضاً بمقدار 93.6 مليون دينار (0.3%) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2018، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 420.9 مليون دينار (1.3%) خلال الفترة المماثلة من عام 2018.
- وبالنظر إلى تطورات الودائع في الربع الأول من عام 2019 وفقاً لنوع العملة، يلاحظ أن رصيد الودائع بالدينار قد بلغ ما مقداره 25.7 مليار دينار و 8.1 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية، بالمقارنة مع 25.9 مليار دينار للودائع بالدينار و 7.7 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية في نهاية الربع الأول من عام 2018. أما في نهاية عام 2018، فقد بلغ رصيد الودائع بالدينار ما مقداره 25.7 مليار دينار و 8.2 مليار دينار للعملات الأجنبية.

□ بورصة عمان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً في أدائها خلال الربع الأول من عام 2019 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال عام 2018. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

■ حجم التداول:

بلغ حجم التداول خلال شهر آذار من عام 2019 حوالي 165.9 مليون دينار، مرتفعاً بمقدار 68.7 مليون دينار (70.7%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل انخفاض مقداره 7.3 مليون دينار خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الربع الأول من عام 2019، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 354.0 مليون دينار، مسجلاً بذلك انخفاضاً بمقدار 30.6 مليون دينار عن مستواه المسجل خلال الفترة المماثلة من عام 2018.

■ عدد الأسهم:

ارتفع عدد الأسهم المتداولة خلال شهر آذار من عام 2019 بمقدار 22.7 مليون سهم عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 103.2 مليون سهم، بالمقارنة مع انخفاض قدره 10.0 مليون سهم خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الربع الأول من عام 2019، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 249.4 مليون سهم، بالمقارنة مع 321.5 مليون سهم خلال الفترة المماثلة من العام السابق.

■ الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم:

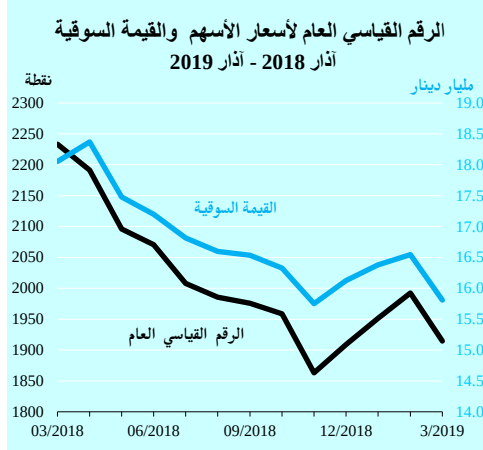
شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر آذار من عام 2019 انخفاضاً قدره 77.8 نقطة (3.9%) عن مستواه المسجل

الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة		
آذار		
2019	2018	2018
1,914.3	2,233.3	الرقم القياسي العام 1,908.8
2,660.7	3,022.5	القطاع المالي 2,652.7
1,847.2	2,312.6	قطاع الصناعة 1,882.7
1,288.7	1,504.7	قطاع الخدمات 1,279.8
المصدر: بورصة عمان.		

في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 1,914.3 نقطة، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 13.6 نقطة (0.6%) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما بالمقارنة مع مستواه المسجل في نهاية عام 2018، فقد ارتفع الرقم القياسي لأسعار الأسهم بمقدار 5.5 نقطة (0.3%) مقابل ارتفاع قدره 106.5 نقطة (5.0%) خلال الفترة المماثلة من عام 2018. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع الرقم القياسي لأسعار أسهم كل من قطاع الخدمات بمقدار 8.9 نقطة (0.7%)، والقطاع المالي بمقدار 8.0 نقطة (0.3%)، وانخفاض الرقم القياسي لأسعار أسهم قطاع الصناعة بمقدار 35.6 نقطة (1.9%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2018.

■ القيمة السوقية للأسهم:

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر آذار من عام 2019 ما مقداره 15.8 مليار دينار، مرتفعة بمقدار 733.7 مليون دينار (4.4%) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل ارتفاع بلغ 108.1



مليون دينار (0.6%) خلال نفس الشهر من عام 2018. أما بالمقارنة مع مستواها المسجل في نهاية عام 2018، فقد ارتفعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان بمقدار 312.8 مليون دينار (1.9%) مقارنة مع ارتفاع قدره 1,087.9 مليون دينار (6.4%) خلال الفترة المماثلة من العام السابق.

■ صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمان خلال شهر آذار من عام 2019 تدفقاً سالباً بلغ 40.6 مليون دينار، مقارنة بتدفق موجب قدره 1.6 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2018. وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر آذار من عام 2019 ما قيمته 47.6 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 88.2 مليون

مؤشرات التداول في بورصة عمان مليون دينار			
آذار		2018	
2019	2018		
165.9	131.7	حجم التداول	2,319.3
7.9	6.3	معدل التداول اليومي	9.3
15,809.9	18,050.5	القيمة السوقية	16,122.7
103.2	107.6	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	1,245.9
-40.6	1.6	صافي استثمار غير الأردنيين	484.5
47.6	22.6	شراء	1,231.8
88.2	21.0	بيع	747.3
المصدر: بورصة عمان.			

دينار. أما خلال الربع الأول من عام 2019، فقد شهد صافي استثمار غير الأردنيين تدفقاً سالباً مقداره 42.3 مليون دينار مقارنة بتدفق سالب بلغ 5.1 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2018.

ثانياً: الإنتاج والأسعار والتشغيل

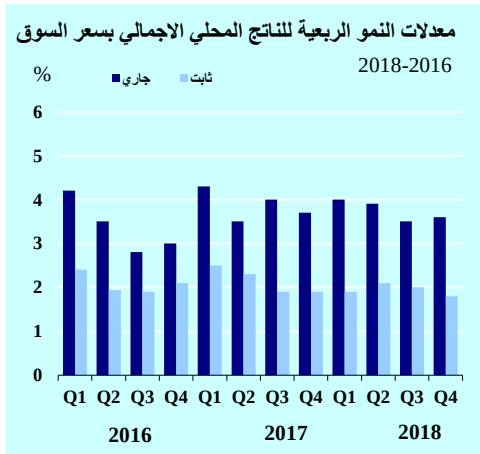
الخلاصة

- نما الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الرابع من عام 2018 بنسبة 1.8%، وذلك مقابل نمو نسبته 1.9% خلال ذات الربع من عام 2017. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 3.6% خلال الربع الرابع من عام 2018 مقابل نمو نسبته 3.7% خلال ذات الربع من عام 2017.
- وعليه، نما GDP بأسعار السوق الثابتة خلال عام 2018 بنسبة 1.9% مقابل نمو نسبته 2.1% خلال عام 2017، فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 3.7% خلال عام 2018 مقابل نمو نسبته 3.9% خلال عام 2017.
- ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الربع الأول من عام 2019 بنسبة 0.7%، مقابل نمو نسبته 3.7% خلال نفس الفترة من عام 2018.
- ارتفع معدل البطالة خلال عام 2018 ليصل إلى 18.6% (16.5% للذكور و26.8% للإناث)، وذلك مقابل 18.3% (14.7% للذكور و31.2% للإناث) خلال عام 2017. وقد سُجل أعلى معدل بطالة بين الشباب في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 46.3%) و 20-24 سنة (بواقع 37.8%).

تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق 2018-2016 نسب مئوية					
العام كاملاً	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	2016
2.1	2.1	1.9	1.9	2.4	GDP بالأسعار الثابتة
3.4	3.0	2.8	3.5	4.2	GDP بالأسعار الجارية
2.1	1.9	1.9	2.3	2.5	GDP بالأسعار الثابتة
3.9	3.7	4.0	3.5	4.3	GDP بالأسعار الجارية
1.9	1.8	2.0	2.1	1.9	GDP بالأسعار الثابتة
3.7	3.6	3.5	3.9	4.0	GDP بالأسعار الجارية

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.



خلال عام 2017. يجدر بالذكر أن دائرة الإحصاءات قامت بأعداد التقديرات الربعية للناتج المحلي الإجمالي لعام 2018 وأعادت تقدير السنوات السابقة (2008-2017) وفقاً لمنهجية جديدة تضمنت الانتقال من نظام الحسابات القومية (SNA 1968) وبعض مفاهيم نظام الحسابات القومية (SNA 1993) إلى نظام الحسابات القومية (SNA 2008) وكذلك تعديل سنة الأساس لتصبح 2016 بدلاً من عام 1994.

سجل الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة نمواً نسبته 1.9% خلال عام 2018، بالمقارنة مع نمو نسبته 2.1% خلال عام 2017، وتأثر الأداء الاقتصادي خلال عام 2018 باستمرار حالة عدم اليقين التي تشهدها المنطقة والتي ساهمت بانخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المملكة من جهة، وكذلك التباطؤ في قطاع الصناعة الاستخراجية لارتباطه بالطلب العالمي من جهة أخرى. ولدى استبعاد بند "صافي الضرائب على المنتجات" (والذي شهد نمواً بنسبة 1.2%)، فإن GDP بأسعار الأساس الثابتة يسجل نمواً نسبته 2.0% خلال عام 2018، مقارنة مع نمو نسبته 2.2% خلال عام 2017. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد نما بنسبة 3.7% مقابل نمو نسبته 3.9% خلال عام 2017، وذلك في ضوء نمو المستوى العام للأسعار، مقاساً بمخفض GDP، بنسبة 1.8% خلال عام 2018 مقابل 1.7%.

ومن أبرز القطاعات التي ساهمت في النمو الاقتصادي الحقيقي خلال عام 2018 العقارات (0.4 نقطة مئوية)، "الصناعة التحويلية" (0.3 نقطة مئوية)، و"خدمات المال والتأمين" (0.3 نقطة مئوية)، و"النقل والاتصالات" (0.3 نقطة مئوية)، والخدمات الاجتماعية والشخصية (0.2 نقطة مئوية). وقد شكّلت هذه القطاعات مجتمعة ما نسبته 78.9% من النمو الحقيقي المسجل خلال عام 2018.

أبرز القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة.

القطاعات	معدل النمو		المساهمة في النمو (نقطة مئوية)	
	2018	2017	2018	2017
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة	2.1	1.9	2.1	1.9
الزراعة	4.8	3.2	0.3	0.2
الصناعات الاستخراجية	13.0	0.5	0.3	-
الصناعات التحويلية	1.0	1.4	0.2	0.3
الكهرباء والمياه	2.5	2.2	0.1	0.1
الإنشاءات	-1.1	-0.3	-	-
تجارة الجملة والتجزئة	1.6	1.3	0.1	0.1
المطاعم والفنادق	1.1	1.0	-	-
النقل والتخزين والاتصالات	2.7	3.2	0.2	0.3
خدمات المال والتأمين	3.8	3.4	0.3	0.3
العقارات	2.6	2.5	0.4	0.4
خدمات اجتماعية وشخصية	3.8	3.8	0.2	0.2
منتجات الخدمات الحكومية	0.9	1.1	0.1	0.1
منتجات الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح	3.8	2.7	-	-
الخدمات المنزلية	0.1	0.1	-	-

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.
- : أقل من 0.1 نقطة مئوية.

وشهدت القطاعات الاقتصادية خلال عام 2018 تفاوتاً واضحاً في أدائها؛ ففي الوقت الذي تحسنت فيه قطاعات "النقل والتخزين والاتصالات"، و"الصناعات التحويلية"، و"منتجات الخدمات الحكومية"، شهدت قطاعات "الصناعات الاستخراجية"، والزراعة، و"الكهرباء والمياه"، و"خدمات المال والتأمين"، و"تجارة الجملة والتجزئة"، و"المطاعم والفنادق"، والعقارات، تباطؤاً في أدائها، بينما شهد قطاع الإنشاءات تراجعاً في أدائه.

المؤشرات القطاعية الجزئية

أظهرت المؤشرات الاقتصادية الجزئية المتوفرة عن عام 2019 تفاوتاً في أدائها. ففي الوقت الذي سجلت فيه بعض المؤشرات نمواً، مثل عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية (1.6%)، وعدد المغادرين (10.8%)، والرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية (4.1%). أظهر عدد آخر من هذه المؤشرات تراجعاً، أبرزها حجم التداول في سوق العقار (23.2%)، والرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية (2.1%). ويبين الجدول التالي أداء أبرز المؤشرات القطاعية المتوفرة.

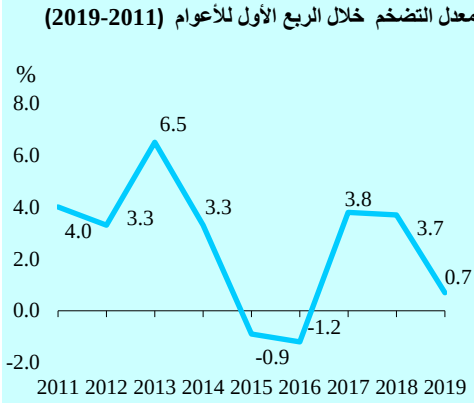
معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية*

نسب مئوية

2019	الفترة المتاحة	2018	المؤشر	2018	2017
-41.8	كانون ثاني- شباط	-15.7	المساحات المرخصة للبناء	-21.5	4.5
-2.1		-4.8	الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية	-7.0	-2.4
9.8		-16.6	المنتجات الغذائية	-12.7	-4.9
-15.8		16.0	منتجات التبغ	-7.2	-3.1
-12.2		-26.1	منتجات نفطية مكررة	-16.9	-7.3
30.4		-14.3	صنع الملابس	-4.3	-6.3
-14.4		26.3	صنع منتجات المعادن اللافلزية	-5.6	1.9
25.2		56.3	المنتجات الكيماوية	27.7	0.3
4.1		6.2	الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية	0.5	13.4
-5.8		3.4	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	-6.2	-13.8
4.2		6.2	الانشطة الأخرى للتعدين واستغلال المحاجر	0.6	13.6
1.6	كانون ثاني- آذار	6.5	عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية	3.8	6.9
-11.7		17.7	الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية	10.6	8.4
10.8		8.2	عدد المغادرين	7.4	7.3
-23.2		-7.0	حجم التداول في سوق العقار	-13.0	-14.1

*: احتسبت استناداً إلى البيانات المستقاة من دائرة الإحصاءات العامة، دائرة الأراضي والمساحة، والملكية الأردنية.

□ الأسعار



سجل المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، تضخماً نسبته 0.7% خلال الربع الأول من عام 2019، بالمقارنة مع تضخم أكبر نسبته 3.7% خلال نفس الفترة من عام 2018. ويأتي ذلك في ضوء بدء تلاشي أثر الإجراءات بداية عام 2018، والتي كان من أبرزها الضريبة المفروضة على التبغ والسجائر، والضريبة المفروضة على البنزين. ومن أبرز المجموعات والبنود التي شهدت ارتفاعاً في أسعارها خلال الربع الأول من عام 2019:

- بند "الحبوب ومنتجاتها" والذي ارتفعت أسعاره بنسبة 8.5%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 15.5% خلال نفس الفترة من عام 2018.
- بند "الخضروات والبقول الجافة والمعلبة" والذي ارتفعت أسعاره بنسبة 17.3%، بالمقارنة مع تراجع نسبته 14.5% خلال نفس الفترة من عام 2018.

معدل التضخم خلال الربع الأول للأعوام 2019 - 2018					
المساهمة في التضخم (نقطة مئوية)		معدل التضخم		الأهمية النسبية	مجموعات الإنفاق
2019	2018	2019	Jan-Mar. 2018		
0.7	3.7	0.7	3.7	100.00	جميع المواد
0.2	0.4	0.7	1.1	33.36	(1) الأغذية والمشروبات غير الكحولية
0.3	0.3	0.9	0.9	30.51	الغذاء
0.4	0.6	8.5	15.5	4.99	الحبوب ومنتجاتها
-0.5	0.1	-7.2	1.7	8.24	اللحوم والدواجن
0.0	0.0	-0.9	1.2	0.82	الأسماك ومنتجات البحر
-0.1	-0.1	-2.7	-2.0	4.23	الألبان ومنتجاتها والبيض
0.0	0.1	1.5	5.3	1.92	الزيوت والدهون
-0.1	0.0	-2.7	0.9	2.73	الفواكه والمكسرات
0.6	-0.6	17.3	-14.5	3.89	الخضروات والبقول الجافة والمعلبة
0.0	0.8	0.3	16.6	4.43	(2) المشروبات الكحولية والتبغ والمسيجرات
-0.1	0.0	-2.0	-0.5	3.55	(3) الملابس والأحذية
0.4	0.7	1.8	3.2	21.92	(4) المساكن، منها:
0.3	0.5	1.9	2.8	15.57	الإيجارات
0.1	0.2	2.1	5.5	4.85	الوقود والإنارة
0.0	0.1	0.6	2.0	4.19	(5) التجهيزات والمعدات المنزلية
0.0	0.2	1.6	6.3	2.21	(6) الصحة
-0.2	1.2	-1.1	8.8	13.58	(7) النقل
0.0	0.0	0.0	0.6	3.50	(8) الاتصالات
0.0	0.0	0.9	1.7	2.27	(9) الترفيه والثقافة والترفيه
0.1	0.1	2.4	1.9	5.41	(10) التعليم
0.1	0.1	2.4	5.6	1.83	(11) المطاعم والفنادق
0.0	0.1	1.0	2.7	3.75	(12) السلع والخدمات الأخرى

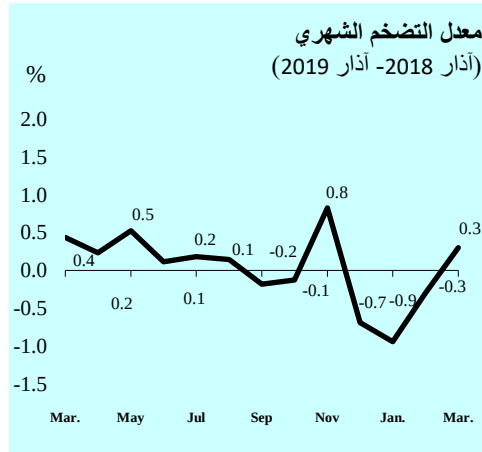
المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

- مجموعة المساكن والتي ارتفعت أسعارها بنسبة 1.8%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 3.2% خلال الربع الأول من عام 2018. ويُعزى هذا الارتفاع، بشكل رئيسي، إلى ارتفاع أسعار بند "الإيجارات" بنسبة 1.9% مقابل ارتفاع نسبته 2.8% خلال الربع الأول من عام 2018، وارتفاع أسعار بند "الوقود والإنارة" بنسبة 2.1% مقابل ارتفاع نسبته 5.5% خلال نفس الفترة من عام 2018.

- مجموعة التعليم والتي ارتفعت أسعارها بنسبة 2.4%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 1.9% خلال الربع الأول من عام 2018.

وقد ساهمت هذه المجموعات والبند مجتمعة برفع معدل التضخم خلال الربع الأول من عام 2019 بمقدار 1.5 نقطة مئوية، بالمقارنة مع مساهمة بمقدار 0.9 نقطة مئوية خلال نفس الفترة من عام 2018.

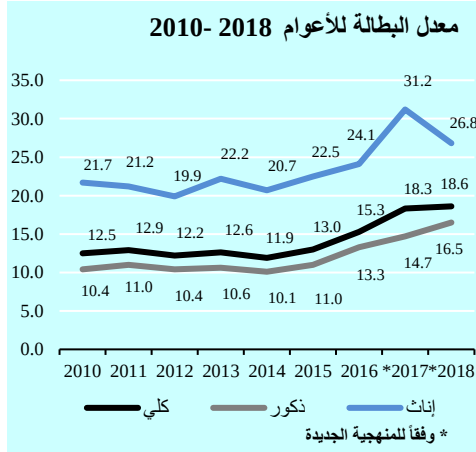
وفي المقابل، شهدت مجموعات وبند أخرى تراجعاً في أسعارها، ومن أبرزها "اللحوم والدواجن" (7.2%)، و"الفواكه والمكسرات" (2.7%)، و"الملابس والأحذية" (2.0%)، والنقل (1.1%).



أما المستوى العام للأسعار خلال شهر آذار 2019، فقد شهد ارتفاعاً بالمقارنة مع مستواه في الشهر السابق (شباط 2019) بنسبة 0.3%. ويأتي ذلك محصلة ارتفاع أسعار عدد من المجموعات والبند، أبرزها "الفواكه والمكسرات" (3.0%) "اللحوم والدواجن" (0.5%)، و"الوقود والإنارة" (0.4%)، وانخفاض أسعار عدد

من البند، أبرزها "الخضروات والبقول الجافة والمعلبة" (1.5%)، و"الالبان ومنتجاتها والبيض" (0.7%).

سوق العمل



■ بلغ معدل البطالة ما نسبته 18.6%

(16.5% للذكور و 26.8%

للإناث) خلال عام 2018، وذلك

مقابل 18.3% (14.7% للذكور

و 31.2% للإناث) خلال عام

2017.

■ ما زالت البطالة بين الشباب تسجل

معدلات مرتفعة، إذ سجل أعلى معدل بطالة خلال عام 2018 في الفئتين العمريتين

19-15 سنة (بواقع 46.3%) و 20-24 سنة (بواقع 37.8%).

■ وحسب المستوى التعليمي، بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس

فأعلى) ما نسبته 23.5% خلال عام 2018.

■ بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة الى عدد السكان 15 سنة

فأكثر) ما نسبته 36.2% (56.4% للذكور و 15.4% للإناث)، بالمقارنة مع 39.2%

(60.8% للذكور و 17.3% للإناث) خلال عام 2017.

■ بلغت نسبة المشتغلين الى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 29.5%.

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 122.5 مليون دينار (2.4% من GDP) خلال الشهرين الأولين من عام 2019، بالمقارنة مع عجز مالي كلي مقداره 312.4 مليون دينار (6.4% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2018. وفي حال استثناء المنح الخارجية (38.0 مليون دينار)، يبلغ عجز الموازنة العامة ما مقداره 160.5 مليون دينار (3.2% من GDP)، مقارنة بعجز مالي كلي مقداره 377.5 مليون دينار (7.8% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2018.
- ارتفع إجمالي الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية شباط 2019 عن مستواه في نهاية عام 2018 بمقدار 319.8 مليون دينار، ليصل إلى 16,540.5 مليون دينار (54.6% من GDP).
- انخفض الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية شباط 2019 عن مستواه في نهاية عام 2018 بمقدار 13.6 مليون دينار، ليصل إلى 12,073.9 مليون دينار (39.8% من GDP).
- وعليه، فقد ارتفع إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) بمقدار 306.1 مليون دينار ليصل إلى ما مقداره 28,614.4 مليون دينار، مقابل 28,308.3 مليون دينار في نهاية عام 2018، محافظاً بذلك على نفس نسبته من GDP المسجلة في نهاية العام الماضي والبالغة 94.4%.
- انخفضت ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي في نهاية شهر شباط من عام 2019 بمقدار 60.3 مليون دينار عن مستواها في نهاية عام 2018، لتصل إلى 1,347.4 مليون دينار.
- وبناءً على التطورات السابقة، ارتفع صافي الدين العام الداخلي في نهاية شباط 2019 عن مستواه في نهاية عام 2018 بمقدار 380.0 مليون دينار، ليصل إلى 15,193.1 مليون دينار (50.1% من GDP). كما ارتفع صافي الدين العام بمقدار 366.4 مليون دينار، ليصل إلى 27,267.0 مليون دينار (90.0% من GDP).

□ أداء الموازنة العامة خلال الشهرين الأولين من عام 2019 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2018:

■ الإيرادات العامة

انخفضت الإيرادات العامة (الإيرادات المحلية والمنح الخارجية) خلال شهر شباط من عام 2019 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2018 بمقدار 21.3 مليون دينار، أو ما نسبته 4.3% لتصل إلى 471.6 مليون دينار. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2019، فقد ارتفعت الإيرادات العامة بمقدار 26.3 مليون دينار، أو ما نسبته 2.3%، عن مستواها خلال نفس الفترة من عام 2018 لتصل إلى 1,154.1 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع الإيرادات المحلية بمقدار 53.4 مليون دينار، وانخفاض المنح الخارجية بمقدار 27.1 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال الشهرين الأولين من عام 2019

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

معدل النمو	كانون الثاني - شباط		معدل النمو	شباط		
	2019	2018		2019	2018	
%			%			
2.3	1,154.1	1,127.8	-4.3	471.6	492.9	إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية
5.0	1,116.1	1,062.7	4.9	458.9	437.6	الإيرادات المحلية، منها:
6.6	768.3	720.4	0.2	279.7	279.2	الإيرادات الضريبية، منها:
3.0	506.5	491.9	-6.9	204.7	219.9	ضريبة المبيعات
1.7	346.6	340.8	13.2	178.3	157.5	الإيرادات الأخرى
-41.6	38.0	65.1	-76.9	12.8	55.3	المنح الخارجية
-11.4	1,276.6	1,440.2	-10.8	680.4	763.0	إجمالي الإنفاق، منها:
-32.4	46.7	69.1	-32.8	43.3	64.4	النفقات الرأسمالية
-	-122.5	-312.4	-	-208.7	-270.1	العجز/الوفر المالي بعد المنح
-	-2.4	-6.4	-	-	-	العجز/الوفر المالي بعد المنح كنسبة من الناتج

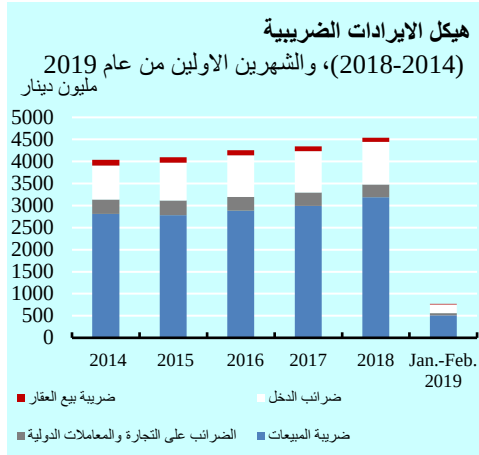
المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

◆ الإيرادات المحلية

ارتفعت الإيرادات المحلية خلال الشهرين الأولين من عام 2019 بمقدار 53.4 مليون دينار، أو ما نسبته 5.0%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2018 لتصل إلى 1,116.1 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع كل من الإيرادات الضريبية بمقدار 47.9 مليون دينار، والإيرادات الأخرى بمقدار 5.8 مليون دينار، وانخفاض الاقتطاعات التقاعدية بمقدار 0.3 مليون دينار.

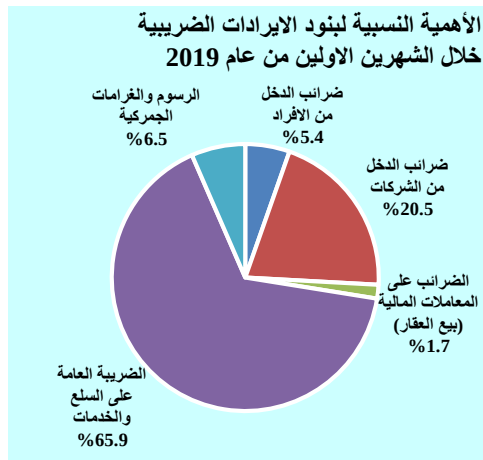
● الإيرادات الضريبية

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال الشهرين الأولين من عام 2019 بمقدار 47.9 مليون دينار، أو ما نسبته 6.6%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2018 لتصل إلى 768.3 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 68.8% من إجمالي الإيرادات المحلية. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:



- ارتفعت إيرادات الضريبة العامة على السلع والخدمات بمقدار 14.6 مليون دينار، أو ما نسبته 3.0%، لتبلغ 506.5 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 65.9% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك، بشكل أساس، نتيجة لارتفاع حصيلّة ضريبة المبيعات على السلع المحلية بمقدار 12.7 مليون دينار، وعلى السلع المستوردة بمقدار 9.1 مليون دينار، وعلى الخدمات بمقدار 2.4 مليون دينار. وفي المقابل، انخفضت حصيلّة ضريبة المبيعات على القطاع التجاري بمقدار 9.4 مليون دينار.

- ارتفعت إيرادات الضرائب على الدخل والأرباح بمقدار 33.2 مليون دينار، أو ما نسبته 20.1%، لتصل إلى 198.7 مليون دينار، مشكلةً بذلك ما نسبته 25.9% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل أساس، نتيجة لارتفاع حصيلة ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 15.2 مليون دينار، أو ما نسبته 58.2% لتصل إلى 41.3 مليون دينار. ويعزى ذلك إلى بدء العمل بالقانون المعدل لقانون ضريبة الدخل الذي تم إقراره في نهاية عام 2018، بالإضافة إلى تمديد الإعفاء من غرامات التأخير المترتبة على المكلفين حتى نهاية نيسان 2019. كما ارتفعت حصيلة ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى بمقدار 18.0 مليون دينار، أو ما نسبته 12.9%. وقد شكلت ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى ما نسبته 79.2% من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح، لتبلغ 157.4 مليون دينار.



- ارتفعت حصيلة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية، متضمنة الرسوم والغرامات الجمركية، بمقدار 3.8 مليون دينار، أو ما نسبته 8.2%، لتصل إلى 50.2 مليون دينار.
- انخفضت حصيلة الضرائب على المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار) بمقدار

3.8 مليون دينار، أو ما نسبته 22.9%، لتصل إلى 12.8 مليون دينار، وذلك نتيجة لاستمرار التباطؤ في أداء قطاع العقارات.

● الإيرادات غير الضريبية

- ارتفعت "الإيرادات الأخرى" خلال الشهرين الأولين من عام 2019 بمقدار 5.8 مليون دينار، أو ما نسبته 1.7%، لتصل إلى 346.6 مليون دينار. وقد جاء هذا

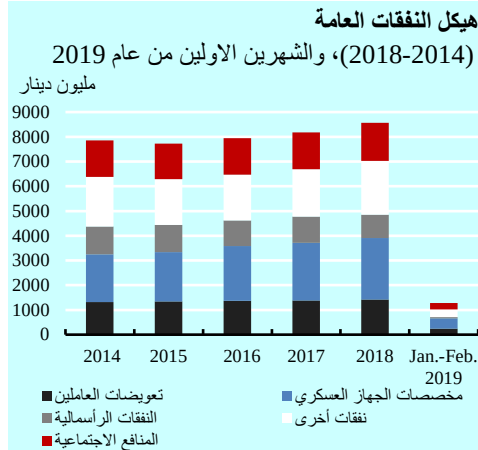
الارتفاع محصلة لارتفاع إيرادات دخل الملكية بمقدار 8.4 مليون دينار لتبلغ 38.5 مليون دينار (منها 35.6 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة مقابل ما مقداره 26.4 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2018)، وارتفاع الإيرادات المختلفة بمقدار 5.4 مليون دينار لتبلغ 168.9 مليون دينار، وانخفاض إيرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 7.9 مليون دينار لتبلغ 139.3 مليون دينار.

- انخفضت الاقتطاعات التقاعدية خلال الشهرين الأولين من عام 2019 بمقدار 0.3 مليون دينار بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2018، لتصل إلى 1.2 مليون دينار.

◆ المنح الخارجية

انخفضت المنح الخارجية خلال الشهرين الأولين من عام 2019 بمقدار 27.1 مليون دينار، أو ما نسبته 41.6%، لتصل إلى 38.0 مليون دينار، مقابل 65.1 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2018.

■ النفقات العامة



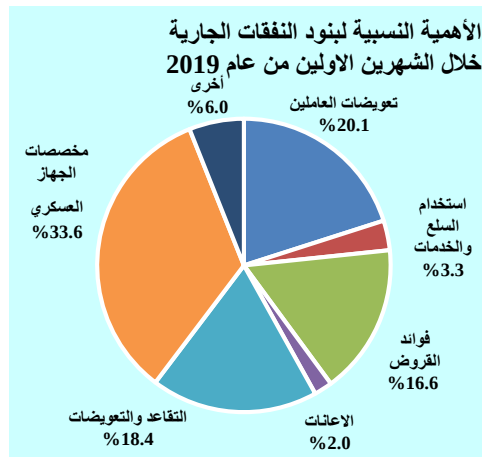
انخفضت النفقات العامة خلال شهر شباط من عام 2019 بمقدار 82.6 مليون دينار، أو ما نسبته 10.8% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2018، لتبلغ 680.4 مليون دينار. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2019، فقد انخفضت النفقات العامة بمقدار 163.6 مليون دينار، أو ما

نسبته 11.4%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2018، لتبلغ 1,276.6 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لانخفاض كل من النفقات الجارية بنسبة 10.3%، والنفقات الرأسمالية بنسبة 32.4%.

◆ النفقات الجارية

انخفضت النفقات الجارية خلال الشهرين الأولين من عام 2019 بمقدار 141.1 مليون دينار، أو ما نسبته 10.3%، لتصل إلى ما مقداره 1,230.0 مليون دينار. وقد شكلت النفقات الجارية ما نسبته 96.3% من النفقات العامة. ونتيجة لارتفاع الإيرادات المحلية وانخفاض النفقات الجارية، فقد ارتفع مؤشر الاعتماد على الذات، مقاساً بنسبة تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية، ليصل إلى 90.7%، مقابل 77.5% خلال نفس الفترة من عام 2018. ويعزى انخفاض النفقات الجارية محصلة لما يلي:

- انخفاض بند الإعانات بمقدار 158.1 مليون دينار، لتصل إلى 24.7 مليون دينار. ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى قيام الحكومة بصرف الدعم النقدي لمستحقيه بقيمة 155 مليون دينار خلال الشهرين الأولين من عام 2018، بينما لم يتم صرف الدعم النقدي خلال نفس الفترة من عام 2019.
- انخفاض بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 5.0 مليون دينار، ليبلغ 40.3 مليون دينار.
- ارتفاع بند فوائد القروض (على أساس الاستحقاق) بمقدار 24.0 مليون دينار، ليبلغ 203.8 مليون دينار.



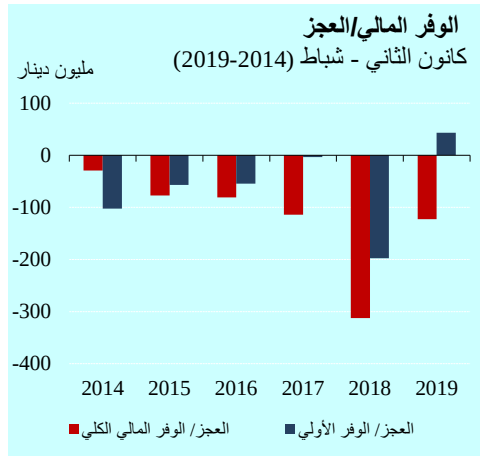
- ارتفاع تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 18.7 مليون دينار، لتصل إلى 246.8 مليون دينار.
- ارتفاع نفقات التقاعد والتعويضات بمقدار 9.0 مليون دينار، لتصل إلى 226.2 مليون دينار.

- ارتفاع مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 13.0 مليون دينار، لتصل إلى 413.9 مليون دينار.

◆ النفقات الرأسمالية

انخفضت النفقات الرأسمالية خلال الشهرين الأولين من عام 2019 بمقدار 22.4 مليون دينار، أو ما نسبته 32.4%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2018، لتصل إلى 46.7 مليون دينار.

■ العجز/الوفر المالي



◆ حققت الموازنة العامة، عجزاً

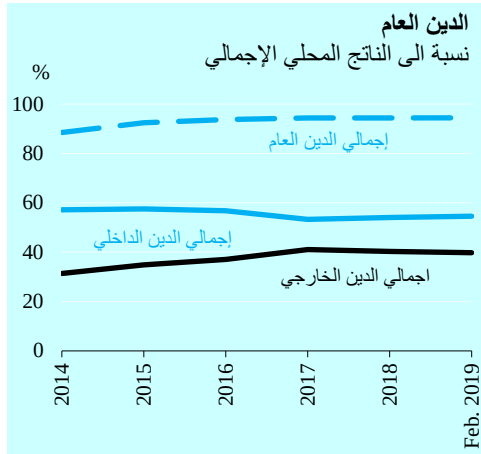
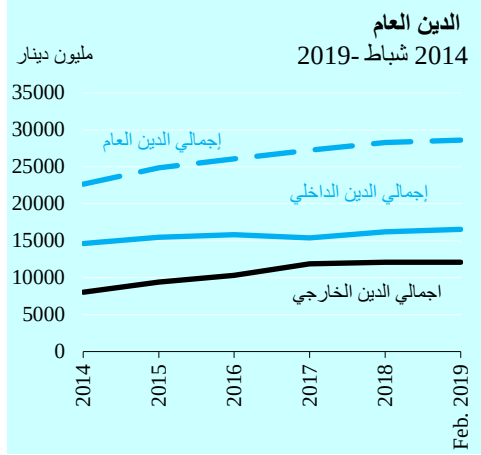
كلياً بعد المنح الخارجية، خلال الشهرين الأولين من عام 2019 بمقدار 122.5 مليون دينار، مقابل عجز مقداره 312.4 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2018. ونتيجة لذلك، بلغت نسبة العجز المالي إلى GDP نحو 2.4% مقابل عجز نسبته 6.4%

خلال نفس الفترة من عام 2018. وباستبعاد المنح الخارجية، يبلغ العجز المالي الكلي للموازنة العامة 160.5 مليون دينار (3.2% من GDP)، بالمقارنة مع عجز مقداره 377.5 مليون دينار (7.8% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2018.

◆ سجلت الموازنة العامة وفراً أولياً، قبل المنح الخارجية، (الإيرادات المحلية مطروحاً

منها إجمالي النفقات العامة باستثناء مدفوعات الفوائد على الدين العام) بلغ 43.3 مليون دينار (0.9% من GDP) خلال الشهرين الأولين من عام 2019، بالمقارنة مع عجز أولي مقداره 197.7 مليون دينار (-4.1% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2018. ولدى إضافة المنح الخارجية، يرتفع الوفر الأولي ليصل إلى نحو 81.3 مليون دينار (1.6% من GDP)، بالمقارنة مع عجز أولي مقداره 132.6 مليون دينار (-2.7% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2018.

الدين العام



■ ارتفع إجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية (الموازنة العامة والمؤسسات المستقلة) في نهاية شباط 2019 بمقدار 319.8 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2018، ليصل إلى 16,540.5 مليون دينار (54.6% من GDP مقابل 54.1% من GDP في نهاية عام 2018). وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية ضمن الموازنة بمقدار 399.6 مليون دينار، وانخفاض إجمالي الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة بمقدار 79.9 مليون دينار، بالمقارنة مع مستوييهما في نهاية عام 2018،

ليصلا إلى 13,751.9 مليون دينار و 2,788.6 مليون دينار، على الترتيب. وقد جاء ارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية ضمن الموازنة، بشكل رئيس، نتيجة لارتفاع رصيد سندات وأذونات الخزينة بمقدار 400.0 مليون دينار، مقارنة بمستواه المتحقق في نهاية عام 2018، ليلبغ 13,475.3 مليون دينار، وثبات رصيد القروض والسلف المقدمة من البنك المركزي للحكومة المركزية عند مستواه المتحقق في نهاية عام 2018، والبالغ 271.7 مليون دينار. أما انخفاض إجمالي الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة، فقد جاء نتيجة لانخفاض رصيد القروض والسلف المقدمة لتلك المؤسسات

بمقدار 59.9 مليون دينار عن مستواه المتحقق في نهاية عام 2018، ليبلغ 2,198.1 مليون دينار، وانخفاض رصيد سندات المؤسسات المستقلة بمقدار 20.0 مليون دينار، مقارنة بمستواه المتحقق في نهاية عام 2018، ليبلغ 590.5 مليون دينار.

■ انخفض الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية شباط 2019 عن مستواه في نهاية عام 2018 بمقدار 13.6 مليون دينار، ليصل إلى 12,073.9 مليون دينار (39.8% من GDP مقابل 40.3% من GDP في نهاية عام 2018). وبالنظر إلى هيكل المديونية الخارجية حسب نوع العملة، يلاحظ بأن رصيد الدين العام الخارجي المقيم بالدولار الأمريكي قد استحوذ على ما نسبته 72.5% من إجمالي الدين الخارجي، تلاه الدين المقيم باليورو وبنسبة 9.0%. كما شكل الدين المقيم بالين الياباني ما نسبته 5.9%، والدينار الكويتي (5.3%)، وبوحدة حقوق السحب الخاصة (5.2%).

■ أسفرت التطورات السابقة عن ارتفاع إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) في نهاية شباط 2019 بمقدار 306.1 مليون دينار، ليصل إلى نحو 28,614.4 مليون دينار (94.4% من GDP) مقابل 28,308.3 مليون دينار (94.4% من GDP) في نهاية عام 2018. وعلى صعيد آخر، انخفضت ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي في نهاية شباط من عام 2019 بمقدار 60.3 مليون دينار مقارنة بمستواها في نهاية عام 2018، لتصل إلى 1,347.4 مليون دينار.

■ وعليه، فقد ارتفع صافي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية (إجمالي رصيد الدين العام الداخلي للحكومة المركزية مطروحاً منه ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي) في نهاية شباط 2019 عن مستواه في نهاية عام 2018 بمقدار 380.0 مليون دينار، ليبلغ 15,193.1 مليون دينار (50.1% من GDP مقابل 49.4% من GDP في نهاية عام 2018). كما ارتفع صافي الدين العام بمقدار 366.4 مليون دينار ليبلغ 27,267.0 مليون دينار، مشكلاً ما نسبته 90.0% من GDP بالمقارنة مع ما نسبته 89.7% من GDP في نهاية عام 2018.

■ وفيما يتعلق بخدمة الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول)، فقد انخفضت خلال الشهرين الأولين من عام 2019 بمقدار 53.5 مليون دينار بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2018، لتبلغ 192.3 مليون دينار (منها أقساط بقيمة 125.0 مليون دينار، وفوائد بقيمة 67.3 مليون دينار).

الإجراءات المالية والسعرية لعام 2019

أيار

- اتخذت لجنة تسعير المشتقات النفطية قراراً يقضي بتثبيت أسعار المشتقات النفطية الرئيسية، ورفع أسعار وقود الطائرات بأنواعه والإسفلت، وذلك على النحو التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية				
معدل النمو %	2019		السعر / الوحدة	المادة
	أيار	نيسان		
0.0	750	750	فلس/لتر	البنزين الخالي من الرصاص 90
0.0	1,000	1,000	فلس/لتر	البنزين الخالي من الرصاص 95
0.0	1,150	1,150	فلس/لتر	البنزين الخالي من الرصاص 98
0.0	610	610	فلس/لتر	السيولار
0.0	560	560	فلس/لتر	الكاز
0.0	7.0	7.0	دينار/اسطوانة	اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)
-	427.9	غير متوفر	دينار/طن	زيت الوقود (1%)
2.7	461	449	فلس/لتر	وقود الطائرات للشركات المحلية
2.6	466	454	فلس/لتر	وقود الطائرات للشركات الأجنبية
2.6	481	469	فلس/لتر	وقود الطائرات للرحلات العارضة
0.2	421.5	420.6	دينار/طن	الإسفلت

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2019/5/1.

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند 10 فلسات، لشهر أيار 2019، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك شهرياً 300 كيلو واط وما دون.

نيسان

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند 10 فلسات، لشهر نيسان 2019، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك شهرياً 300 كيلو واط وما دون.

◆ آذار

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند 10 فلسات، لشهر آذار 2019، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك شهرياً 300 كيلو واط وما دون.

◆ شباط

- تخفيض بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء ليصبح 10 فلساً بدلاً من 12 فلساً، ابتداءً من شهر شباط 2019، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك شهرياً 300 كيلو واط وما دون.
- قرر مجلس الوزراء إلغاء الرسوم على الصادرات الزراعية حتى نهاية العام الحالي.
- قرر مجلس الوزراء الموافقة على نظام معدل لنظام التبرعات المدرسية لسنة 2019، والمتضمن تخفيض قيمة التبرعات المدرسية للطلبة الاردنيين وتحديدتها للطلبة غير الاردنيين في المراحل التعليمية وعلى النحو التالي:

المرحلة التعليمية	الطلبة الاردنيين	الطلبة غير الاردنيين
المرحلة الاساسية من الصف الاول الى الصف السادس	3 دنانير	40 دينار
المرحلة الاساسية من الصف السابع الى الصف العاشر	4 دنانير	40 دينار
المرحلة الثانوية الفروع الاكاديمية	6 دنانير	60 دينار
المرحلة الثانوية الفروع المهنية	6 دنانير	80 دينار

◆ كانون الثاني

- قرر مجلس الوزراء منح إعفاءات ضريبية وجمركية بشكل كامل للحافلات الخصوصية التي تعمل على نقل الطلاب، والمراد استبدالها، أو التي سيتم تسجيلها وترخيصها لتعزير الأسطول، وذلك اعتباراً من تاريخ صدور القرار وحتى تاريخ 2019/12/31، ولمرة واحدة فقط.
- قرر مجلس الوزراء منح إعفاءات ضريبية وجمركية بشكل كامل لحافلات النقل السياحي، العاملة حالياً والمراد استبدالها، أو العاملة التي سيتم تسجيلها وترخيصها لتعزير الأسطول، أو في حالة ترخيص شركات جديدة، وذلك اعتباراً من تاريخ صدور القرار وحتى تاريخ 2019/12/31، ولمرة واحدة فقط.
- قررت هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن تخفيض بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء ليصبح 12 فلساً بدلاً من 18 فلساً، ابتداءً من شهر كانون الثاني 2019، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك شهرياً 300 كيلو واط وما دون.

- قرر مجلس الوزراء عدم تمديد الإعفاء من الضريبة الخاصة الممنوح للسيارات التي تعمل بالكهرباء كلياً، لتصبح خاضعة لضريبة خاصة بنسبة 25%.
- قرر مجلس الوزراء تثبيت سعر الكاز لمدة أربعة شهور اعتباراً من بداية شهر كانون الثاني وحتى نهاية شهر نيسان 2019، مع العمل على تخفيضه في حال تراجعت أسعار النفط عالمياً خلال هذه الفترة.
- في ضوء قرار مجلس الوزراء الذي تم اتخاذه في شهر تموز 2018، بخصوص الضريبة الخاصة المفروضة على السيارات التي تعمل جزئياً على الكهرباء (الهايبرد)، تم رفع الضريبة الخاصة المفروضة على سيارات الهايبرد بواقع 5 نقاط مئوية لتصبح 35%، وذلك اعتباراً من 2019/1/1 حتى تاريخ 2019/12/31.
- قرر مجلس الوزراء تخفيض الضريبة العامة على المبيعات على 61 سلعة أساسية خاضعة لنسبة 10% و 16% لتصبح 4%، وذلك اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية. وقد شملت القائمة اللحوم المعلبة، والسماك، والجبن، والمعكرونة والخضروات، والفواكه، وملح الطعام، ومعجون الطماطم، بالإضافة إلى أقلام الرصاص.

■ اتفاقيات المنح والقروض الخارجية لعام 2019

◆ آذار

- التوقيع على اتفاقية قرض مقدمة من بنك الاستثمار الأوروبي بقيمة 65 مليون يورو، وذلك لتمويل مشروع تحسين خدمات مياه الشرب والصرف الصحي في منطقتي ديرعلا والكرامة بمنطقة وادي الأردن.
- التوقيع على مذكرة تفاهم بين الحكومة الأردنية والوكالة الفرنسية للإنماء (AFD) لتقديم حزمة تمويلية للأعوام (2019-2022) بسقف قيمته مليار يورو، موزعة على النحو التالي:
 - مبلغ 650 مليون يورو قروض ميسرة تتضمن قروض لدعم الموازنة العامة بقيمة 400 مليون يورو (بواقع 100 مليون يورو سنوياً)، ومبلغ 250 مليون يورو قروض ميسرة لدعم المشاريع التنموية.
 - مبلغ 200 مليون يورو للتمويل غير السيادي "اقتراض غير حكومي ولا يتضمن ضمانات حكومية".
 - مبلغ 150 مليون يورو منح ومساعدات فنية ستقدم من خلال عدة مبادرات لدعم خطة الاستجابة الأردنية.
- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة اليابانية بقيمة 4.5 مليون دولار، وذلك لتمويل مشروع تعزيز قدرات الدفاع المدني الأردني.

رابعاً: القطاع الخارجي

الخلاصة

- ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال شهر شباط من عام 2019 بنسبة 7.7% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2018 لتبلغ 435.7 مليون دينار. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2019 فقد ارتفعت الصادرات الكلية بنسبة 9.8% مقارنة بذات الفترة من عام 2018 لتصل إلى 857.7 مليون دينار.
- انخفضت المستوردات خلال شهر شباط من عام 2019 بنسبة 0.7% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2018 لتبلغ 1,054.7 مليون دينار. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2019 فقد انخفضت المستوردات بنسبة 1.8% مقارنة بذات الفترة من عام 2018 لتصل إلى 2,242.9 مليون دينار.
- وتبعاً لما تقدم، شهد العجز في الميزان التجاري (الصادرات الكلية مطروحاً منها المستوردات) خلال شهر شباط من عام 2019 انخفاضاً نسبته 5.9% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2018 ليبلغ 619.0 مليون دينار. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2019 فقد انخفض العجز في الميزان التجاري بنسبة 7.8% مقارنة بذات الفترة من عام 2018 ليصل إلى 1,385.2 مليون دينار.
- انخفضت مقبوضات السفر خلال شهر آذار من عام 2019 بنسبة 2.8% مقارنة بذات الشهر من عام 2018 لتصل إلى 304.1 مليون دينار. أما خلال الربع الأول من عام 2019 فقد ارتفعت مقبوضات السفر بنسبة 5.2% مقارنة بذات الفترة من عام 2018 لتصل إلى 878.0 مليون دينار، فيما انخفضت مدفوعات السفر بنسبة 5.4% خلال شهر آذار من عام 2019 مقارنة بذات الشهر من عام 2018 لتصل إلى 77.8 مليون دينار. أما خلال الربع الأول من عام 2019 فقد ارتفعت مدفوعات السفر بنسبة 1.2% مقارنة بذات الفترة من عام 2018 لتصل إلى 229.2 مليون دينار.
- ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شهر آذار من عام 2019 بنسبة 3.0% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2018 ليصل إلى 208.7 مليون دينار. أما خلال الربع الأول من عام 2019 فقد ارتفع إجمالي تحويلات العاملين في الخارج بنسبة 3.6% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2018 ليبلغ 634.2 مليون دينار.
- سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات (متضمناً المنح) عجزاً مقداره 2,107.8 مليون دينار (7.0% من GDP) خلال عام 2018 مقارنة مع عجز مقداره 3,053.9 مليون دينار (10.6% من GDP) خلال عام 2017. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليبلغ ما نسبته 10.3% من GDP خلال عام 2018 مقارنة مع 13.3% من GDP خلال عام 2017.

القطاع الخارجي

نيسان 2019

- سجّل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل مقداره 679.8 مليون دينار خلال عام 2018 مقارنة بحوالي 1,436.4 مليون دينار خلال عام 2017.
- سجّل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية عام 2018 صافي التزام نحو الخارج بمقدار 32,094.7 مليون دينار، مقارنة مع صافي التزام نحو الخارج بلغ 29,432.7 مليون دينار في نهاية عام 2017.

التجارة الخارجية

- في ضوء ارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 73.6 مليون دينار، وانخفاض المستوردات بمقدار 40.5 مليون دينار خلال الشهرين الأولين من عام 2019، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) ارتفاعاً مقداره 33.1 مليون دينار مقارنة مع الفترة المقابلة عام 2018 ليبلغ 2,964.3 مليون دينار.

أبرز الشركاء التجاريين للأردن مليون دينار			
كانون الثاني - شباط			
معدل النمو (%)	2019	2018	
الصادرات الوطنية			
14.0	201.6	176.9	الولايات المتحدة الأمريكية
10.8	98.1	88.5	الهند
12.1	70.3	62.7	السعودية
3.7	59.0	56.9	العراق
99.1	21.5	10.8	الصين
28.4	19.9	15.5	اندونيسيا
1.1	18.4	18.2	الإمارات
المستوردات			
1.7	419.0	412.0	السعودية
14.2	360.2	315.4	الصين
-18.8	176.3	217.1	الولايات المتحدة الأمريكية
166.5	137.0	51.4	مصر
83.7	115.2	62.7	الهند
22.0	112.0	91.8	ألمانيا
-23.4	66.3	86.5	إيطاليا
المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.			

أبرز مؤشرات التجارة الخارجية مليون دينار			
كانون الثاني - شباط			
معدل النمو (%)	2019	معدل النمو (%)	2018
2019/2018	القيمة	2018/2017	القيمة
1.1	2,964.3	1.1	2,931.2
9.8	857.7	-4.6	780.8
11.4	721.4	0.0	647.8
2.5	136.3	-21.7	133.0
-1.8	2,242.9	1.5	2,283.4
-7.8	-1,385.2	4.9	-1,502.6
المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.			

■ الصادرات السلعية

أبرز الصادرات الوطنية السلعية خلال الشهرين الأولين من عامي 2018 و2019، مليون دينار

معدل النمو (%)	2019	2018	
11.4	721.4	647.8	اجمالي الصادرات الوطنية
15.5	200.3	173.4	الملابس
19.1	179.2	150.4	الولايات المتحدة الأمريكية
6.3	70.8	66.6	البوتاس
36.2	25.2	18.5	الهند
118.3	20.3	9.3	الصين
74.1	9.4	5.4	مصر
-46.7	5.7	10.7	اندونيسيا
-0.2	42.8	42.9	منتجات دوائية وصيدلية
-8.3	7.7	8.4	السعودية
-9.7	6.5	7.2	العراق
-13.8	5.6	6.5	الولايات المتحدة الأمريكية
14.3	3.2	2.8	الجزائر
42.1	39.8	28.0	الاسمدة
31.7	32.0	24.3	الهند
-	3.7	0.0	كرواتيا
800.0	0.9	0.1	الجزائر
-1.5	39.2	39.8	الفوسفات
-22.0	24.8	31.8	الهند
209.1	13.6	4.4	اندونيسيا
-1.0	19.4	19.6	الخضروات
55.6	4.2	2.7	الكويت
-7.7	3.6	3.9	الإمارات العربية المتحدة
-26.7	3.3	4.5	السعودية
27.8	18.4	14.4	حامض الفوسفوريك
25.9	13.6	10.8	الهند
-	4.5	0.4	السعودية
32.1	17.3	13.1	مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور
33.8	9.5	7.1	العراق
8.6	3.8	3.5	السعودية
300.0	0.8	0.2	ليبيا

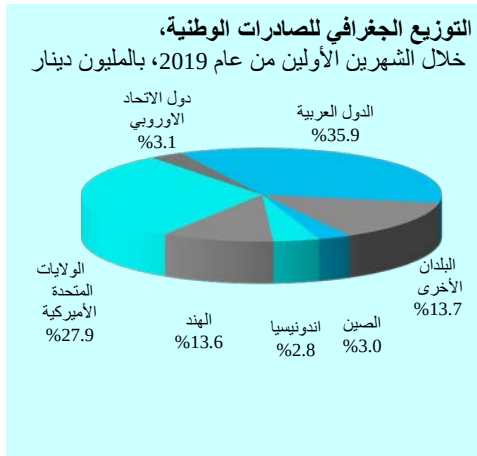
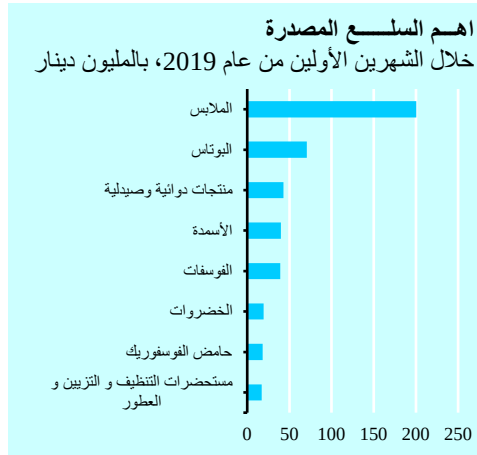
المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال الشهرين الأولين من عام 2019 ارتفاعاً نسبته 9.8% لتصل إلى 857.7 مليون دينار. وجاء ذلك نتيجة لارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 73.6 مليون دينار (11.4%) لتصل إلى 721.4 مليون دينار، وارتفاع السلع المعاد تصديرها بمقدار 3.3 مليون دينار (2.5%) لتصل إلى 136.3 مليون دينار.

◆ وبالنظر إلى تطورات أهم الصادرات الوطنية خلال الشهرين الأولين من عام 2019 بالمقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2018، يلاحظ ما يلي:

- ارتفاع الصادرات من الملابس بمقدار 26.9 مليون دينار (15.5%) لتصل إلى 200.3 مليون دينار. وقد استحوذت الولايات المتحدة الأمريكية على ما نسبته 89.5% من إجمالي صادرات الملابس.

- ارتفاع الصادرات من الاسمدة بمقدار 11.8 مليون دينار (42.1%) لتصل إلى 39.8 مليون دينار، وقد استحوذت أسواق كل من الهند وكرواتيا والجزائر على ما نسبته 92.0% من إجمالي صادرات المملكة من الاسمدة.



- ارتفاع الصادرات من البوتاس بمقدار 4.2 مليون دينار (6.3%) لتصل إلى 70.8 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الهند والصين ومصر واندونيسيا على ما نسبته 85.6% من إجمالي صادرات المملكة من البوتاس.

- ارتفاع الصادرات من "مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور" بمقدار 4.2 مليون دينار (32.1%) لتصل إلى 17.3 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من العراق والسعودية وليبيا على ما نسبته 81.5% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

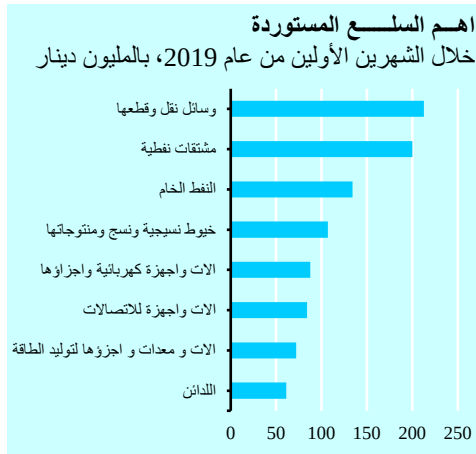
- ارتفاع الصادرات من "حامض الفسفوريك" بمقدار 4.0 مليون دينار (27.8%)، لتصل إلى 18.4 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الهند

والسعودية على ما نسبته 98.4% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

- انخفاض الصادرات من "منتجات دوائية وصيدلية" بمقدار 0.1 مليون دينار (0.2%) لتصل إلى 42.8 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من السعودية والعراق والولايات المتحدة الأمريكية والجزائر على ما نسبته 53.7% من إجمالي صادرات المملكة من هذه المنتجات.

- وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس والبوتاس و"منتجات دوائية وصيدلية" و"الأسمدة" والفوسفات والخضروات وحامض الفسفوريك و"مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور" خلال الشهرين الأولين من عام 2019 على ما نسبته 62.1% من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 61.4% خلال الفترة المقابلة من عام 2018. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأميركية والهند والسعودية والعراق والصين واندونيسيا والإمارات على ما نسبته 67.8% من إجمالي الصادرات الوطنية خلال الشهرين الأولين من عام 2019 مقارنة مع 66.3% خلال الفترة المقابلة من عام 2018.

■ المستوردات السلعية



انخفضت مستوردات المملكة خلال الشهرين الأولين من عام 2019 بنسبة 1.8% لتصل إلى 2,242.9 مليون دينار، مقابل ارتفاع نسبته 1.5% خلال الفترة المقابلة من عام 2018.

◆ وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال الشهرين الأولين من عام 2019 بالمقارنة

مع الفترة المقابلة من عام 2018، يلاحظ ما يلي:

- انخفاض مستوردات المملكة من الدائن بمقدار 11.2 مليون دينار، (15.5%)، لتصل إلى 61.1 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من السعودية والصين والإمارات ما نسبته 71.2% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

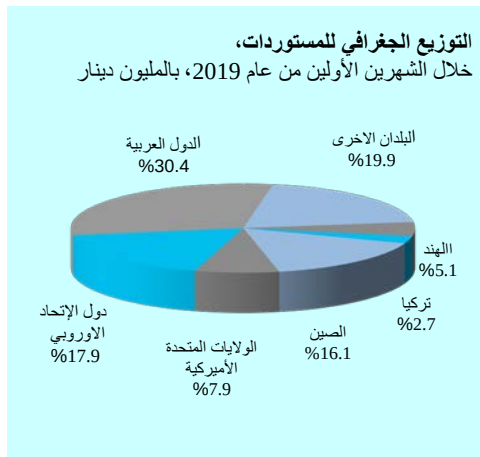
أبرز المستوردات السلعية خلال الشهرين الأولين من عامي 2018 و2019، مليون دينار

معدل النمو (%)	2019	2018	
-1.8	2,242.9	2,283.4	إجمالي المستوردات
-0.3	212.6	213.3	وسائل النقل وقطعها
11.8	52.0	46.5	الولايات المتحدة الأمريكية
33.2	34.5	25.9	المكسيك
22.4	31.2	25.5	المانيا
-26.0	28.8	38.9	اليابان
14.7	199.9	174.3	مشتقات نفطية
-5.7	111.7	118.5	السعودية
159.1	46.9	18.1	الهند
-	27.3	0.0	البحرين
-2.5	133.9	137.3	النفط الخام
-2.5	133.9	137.3	السعودية
-6.5	107.1	114.6	خيوط نسجية ونسج ومنتجاتها
3.1	49.9	48.4	الصين
-26.6	24.5	33.4	تايوان
-8.1	6.8	7.4	تركيا
-2.7	87.7	90.1	آلات والأجهزة الكهربائية وأجزاؤها
3.5	38.1	36.8	الصين
94.9	7.6	3.9	المانيا
-28.0	7.2	10.0	تركيا
51.2	84.2	55.7	الات وأجهزة للاتصالات
33.2	55.0	41.3	الصين
121.4	15.5	7.0	فيتنام
-	7.2	0.0	الهند
9.8	71.9	65.5	آلات ومعدات وأجزاؤها لتوليد الطاقة
102.0	28.6	14.1	الولايات المتحدة الأمريكية
200.0	22.2	7.4	الصين
-	13.1	0.0	فنلندا
-15.5	61.1	72.3	الدان
-16.8	33.3	40.0	السعودية
0.0	5.7	5.7	الصين
18.4	4.5	3.8	الإمارات

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

- انخفاض مستوردات المملكة من "خيوط نسجية ونسج ومنتجاتها" بمقدار 7.5 مليون دينار (6.5%) لتصل إلى 107.1 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين وتايوان وتركيا ما نسبته 75.8% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.
- انخفاض مستوردات المملكة من النفط الخام بمقدار 3.4 مليون دينار (2.5%) لتصل إلى 133.9 مليون دينار، وذلك محصلة لارتفاع الكميات المستوردة بنسبة 1.4% وانخفاض أسعار النفط بنسبة 3.8% مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2018. ويذكر بأن احتياجات المملكة من النفط الخام تم تلبيتها بنسبة 100% من المملكة العربية السعودية.
- انخفاض مستوردات المملكة من "آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها" بمقدار 2.4 مليون دينار (2.7%)، لتصل إلى 87.7 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين وألمانيا وتركيا ما نسبته 60.3% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.

- انخفاض مستوردات المملكة من "وسائل النقل وقطعها" بمقدار 0.7 مليون دينار (0.3%) لتصل إلى 212.6 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك والمانيا واليابان ما نسبته 68.9% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.
- ارتفاع مستوردات المملكة من "آلات ومعدات وأجزاؤها لتوليد الطاقة" بمقدار 6.4 مليون دينار (9.8%) لتصل إلى 71.9 مليون دينار، وقد شكلت أسواق كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين وفنلندا ما نسبته 88.9% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلعة.



- وعليه، استحوذت المستوردات من "وسائل النقل وقطعها" و"مشتقات نفطية" و"النفط الخام" و"خيوط نسجية ونسج" ومنتجاتها و"آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها" و"آلات وأجهزة للاتصالات" و"آلات

ومعدات وأجزاؤها لتوليد الطاقة" واللدائن، على ما نسبته 42.7% من إجمالي المستوردات خلال الشهرين الأولين من عام 2019 مقابل 40.4% خلال نفس الفترة من عام 2018. كما استحوذت أسواق كل من السعودية والصين والولايات المتحدة الأمريكية ومصر والهند وألمانيا وإيطاليا خلال الشهرين الأولين من عام 2019 على ما نسبته 61.8% من إجمالي المستوردات مقابل 54.2% خلال نفس الفترة من عام 2018.

■ المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال شهر شباط من عام 2019 ارتفاعاً مقداره 0.6 مليون دينار (0.8%) مقارنة بنفس الشهر من عام 2018 لتبلغ 73.0 مليون دينار. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2019 ارتفعت السلع المعاد تصديرها بنسبة 2.5% لتصل إلى 136.3 مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2018.

■ الميزان التجاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال شهر شباط من عام 2019 انخفاضاً مقداره 39.1 مليون دينار (5.9%) مقارنة بنفس الشهر من عام 2018 ليبلغ 619.0 مليون دينار. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2019 فقد انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة (7.8%) ليصل إلى 1,385.2 مليون دينار.

■ إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

ارتفع إجمالي تحويلات العاملين في الخارج خلال شهر آذار من عام 2019 بنسبة 3.0% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2018 ليبلغ 208.7 مليون دينار. أما خلال الربع الأول من عام 2019 فقد ارتفع إجمالي تحويلات العاملين في الخارج بمقدار 22.3 مليون دينار (3.6%) مقارنة مع نفس الفترة من عام 2018 ليبلغ 634.2 مليون دينار.

■ السفر

■ مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال شهر آذار من عام 2019 انخفاضاً مقداره 8.7 مليون دينار (2.8%) لتصل إلى 304.1 مليون دينار مقارنة مع نفس الشهر من عام 2018. أما خلال الربع الأول من عام 2019 فقد ارتفعت مقبوضات السفر بقيمة 43.7 مليون دينار (5.2%) لتصل إلى 878.0 مليون دينار مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2018.

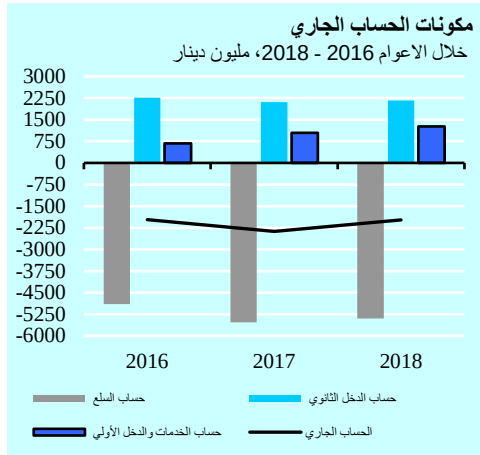
■ مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال شهر آذار من عام 2019 انخفاضاً مقداره 4.4 مليون دينار (5.4%) لتصل إلى 77.8 مليون دينار مقارنة مع نفس الشهر من عام 2018. أما خلال الربع الأول من عام 2019 فقد ارتفعت مدفوعات السفر بقيمة 2.8 مليون دينار (1.2%) لتصل إلى 229.2 مليون دينار مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2018.

ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات ميزان المدفوعات خلال عام 2018 إلى ما يلي:

تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 2,107.8 مليون دينار (7.0% من GDP) بالمقارنة مع عجز مقدار 3,053.9 مليون دينار (10.6% من GDP) خلال عام 2017. أما باستثناء المنح، فقد



انخفض عجز الحساب الجاري ليلبلغ 3,103.3 مليون دينار (10.3% من GDP) خلال عام 2018 مقارنة مع 3,831.4 مليون دينار (13.3% من GDP) خلال عام 2017. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:

- ◆ انخفاض العجز في ميزان السلع للمملكة خلال عام 2018 بمقدار 353.8 مليون دينار (4.7%) ليصل إلى 7,239.4 مليون دينار مقابل 7,593.2 مليون دينار خلال عام 2017.
- ◆ ارتفاع الوفر المسجل في حساب الخدمات بمقدار 310.5 مليون دينار مقارنة مع عام 2017 ليلبلغ 1,766.3 مليون دينار.
- ◆ انخفاض العجز المسجل في حساب الدخل الأولي بمقدار 4.9 مليون دينار ليصل إلى 141.6 مليون دينار خلال عام 2018 مقارنة مع عجز بلغ 146.5 مليون دينار خلال عام 2017. ويعود ذلك بشكل رئيس لانخفاض العجز المسجل في صافي دخل الاستثمار بمقدار 11.4 مليون دينار، وانخفاض وفر صافي تعويضات العاملين بمقدار 6.5 مليون دينار.
- ◆ ارتفاع صافي وفر حساب الدخل الثنائي خلال عام 2018 بمقدار 276.9 مليون دينار ليصل 3,506.9 مليون دينار مقابل وفر مقداره 3,230.0 مليون دينار خلال عام 2017. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع صافي وفر التحويلات الجارية للقطاع العام (المنح الخارجية) بمقدار 218.0 مليون دينار ليلبلغ نحو 995.5 مليون دينار، وارتفاع صافي وفر التحويلات الجارية للقطاعات الأخرى بمقدار 58.9 مليون دينار ليصل إلى 2,511.4 مليون دينار.

- أما بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي، فقد سجل الحساب الرأسمالي خلال عام 2018 تدفقاً للداخل بمقدار 55.0 مليون دينار مقابل تدفقاً للداخل بنحو 30.0 مليون دينار خلال عام 2017. في حين سجل الحساب المالي خلال عام 2018 صافي تدفق للداخل مقداره 2,795.5 مليون دينار مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 2,297.5 خلال عام 2017، وجاء ذلك محصلة للتطورات التالية خلال عام 2018:
- ◆ تسجيل صافي الاستثمار المباشر تدفقاً للداخل مقداره 679.8 مليون دينار، بالمقارنة مع تدفق للداخل مقداره 1,436.4 مليون دينار خلال عام 2017.
- ◆ تسجيل صافي استثمارات الحافظة تدفقاً للخارج مقداره 146.5 مليون دينار، بالمقارنة مع تدفق للداخل مقداره 676.7 مليون دينار خلال عام 2017.
- ◆ تسجيل صافي الاستثمارات الأخرى تدفقاً للداخل مقداره 1,586.0 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 91.5 مليون دينار خلال عام 2017.
- ◆ انخفاض الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 676.2 مليون دينار، بالمقارنة مع انخفاض مقداره 92.4 مليون دينار خلال عام 2017.

□ وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم المالية الخارجية) في نهاية عام 2018 التزاماً نحو الخارج بلغ 32,094.7 مليون دينار مقارنة مع مستواه في نهاية عام 2017 والبالغ 29,432.7 مليون دينار. ويعود ذلك إلى ما يلي:

- انخفاض رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2018 بمقدار 883.3 مليون دينار ليصل إلى 17,811.7 مليون دينار. ويعود ذلك بشكل رئيس إلى انخفاض الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 712.4 مليون دينار، وانخفاض النقد والودائع للبنوك المرخصة في الخارج بمقدار 188.0 مليون دينار.

■ ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2018 بمقدار 1,778.7 مليون دينار ليصل إلى 49,906.4 مليون دينار. ويعزى ذلك إلى التطورات الآتية:

- ◆ ارتفاع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة بمقدار 609.7 مليون دينار ليبلغ 24,927.5 مليون دينار.
- ◆ ارتفاع رصيد القروض لدى الحكومة العامة بمقدار 298.9 مليون دينار، ليبلغ 4,527.8 مليون دينار.
- ◆ ارتفاع رصيد ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي بمقدار 1,160.8 مليون دينار لتبلغ 8,733.9 مليون دينار (ارتفاعها بمقدار 748.6 مليون دينار للبنك المركزي، وارتفاعها بمقدار 412.2 مليون دينار للبنوك المرخصة).
- ◆ انخفاض الرصيد القائم لتسهيلات صندوق النقد الدولي للأردن بمقدار 364.8 مليون دينار ليصل إلى 536.6 مليون دينار.
- ◆ انخفاض رصيد استثمارات الحافظة بمقدار 264.9 مليون دينار لتبلغ 7,944.9 مليون دينار.